كلية التجارة
قسم الاقتصاد

مدى استفادة مصر بعلاقتها بصندوق النقد الدولى خلال الفترة (١٩٤٥-٢٠١١) "دراسة مقارنة".

To what extent Egypt has benefited from its Relationships with the international monetary Fund (1945-2011) "A comparative study".

رسالة مقدمة من الباحثة:
نادية حسنى رسلان أحمد شلبى
لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد .

تحت إشراف: الأستاذ الدكتور/على لطفى محمود لطفى
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة- جامعة عين شمس .
ورئيس مجلسى الوزراء والشورى الأسبق .

المشرف المشارك: د.كريم مصطفى على جوهر
مدرس الاقتصاد بكلية التجارة- جامعة عين شمس .

عام ٢٠١٤ .

كلية التجارة
قسم الاقتصاد

اسم الطالبة: نادية حسنى رسلان أحمد شلبى

مدى استفادة مصر بعلاقتها بصندوق النقد الدولى خلال الفترة (١٩٤٥-٢٠١١) "دراسة مقارنة".

To what extent Egypt has benefited from its Relationships with the international monetary Fund (1945-2011) "A comparative study".

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور: على لطفى محمود لطفى
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة- جامعة عين شمس .
ورئيس مجلسى الوزراء والشورى الأسبق .

١ الاسم: الأستاذ الدكتور: فرج عبد الفتاح فرج الوظيفة: أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة، وبمعهد الدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة.

٢ الاسم: الأستاذ الدكتور: أحمد فؤاد مندور الوظيفة: أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة- جامعة عين شمس .

الدراسات العليا

أجيزت الرسالة بتاريخ
/ /
موافقة مجلس الكلية
/ /

ختم الإجازة
/ /
موافقة مجلس الجامعة
/ /

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد...

أسجد لله حمداً وشكراً على ما أمدنى به من نعمة الصبر والمثابرة ووفقنى لإتمام هذا البحث وإخراجه بصورته الحالية إلى حيز الوجود .

بداية أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان لكل من ساهم فى إعداد هذه الدراسة، وأخص بالذكر السادة الأفاضل العلماء الأجلاء .

كما أتقدم بخالص شكرى وتقديرى وعرفانى بالجميل إلى أستاذى الفاضل العالم الجليل الأستاذ الدكتور: على لطفى محمود لطفى أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة- جامعة عين شمس، ورئيس مجلسى الوزراء والشورى الأسبق، الذى سعدت بإشرافه على هذه الرسالة، فكان لعلمه الفياض، وتوجيهاته السديدة والبناءة، وروحه الطيبة،وخلقه الكريم الأثر الطيب فى إنجاز هذه الدراسة، فمهما قدمت له من شكر وتقدير فإن قلمى ولسانى يعجزان عن الوفاء بحقه، أطال الله عمره، وأدام عليه الصحة والعافية، وجزاه الله عنى خير الجزاء .

كما أتوجه بأسمى آيات الوفاء والتقدير والعرفان بالجميل إلى الدكتور: كريم مصطفى مدرس الاقتصاد بكلية التجارة- جامعة عين شمس للاستفادة من خبرته العلمية، وتوجيهاته السديدة والبناءة، فله منى جزيل الشكر والتقدير .

كما أتقدم بخالص شكرى وتقديرى إلى أعضاء اللجنة

الأستاذ الدكتور: فرج عبد الفتاح فرج أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة، وبمعهد الدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة لقبول سيادته مناقشة تلك الرسالة للاستفادة من خبرته العلمية، وعلمه الفياض، وتوجيهاته السديدة والبناءة، فله منى جزيل الشكر والتقدير.

الأستاذ الدكتور: أحمد فؤاد مندور أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة- جامعة عين شمس على قبول سيادته مناقشة تلك الرسالة للاستفادة من خبرته العلمية، وتوجيهاته السديدة والبناءة، فله منى جزيل الشكر والتقدير .

والشكر موصول لجميع أساتذتى بقسم الاقتصاد فجزاهم الله عنى خير الجزاء .

إهداء

إلى روح جدتى
وأبى
وعمى حسين

كما أتقدم بخالص تقديرى واعتزازى إلى أفراد أسرتى
أولاً: أمى الحبيبة/ سعاد تستحق منى الأم المثالية .

ثانياً: خالتى الحبيبة/ هانم أمى الثانية .

ثالثاً: عمى/عبد الفتاح والذى كان بمثابة أبى الثانى، حيث لم يبخل على مرعايته واهتمامه، وعاملنى كابنته تماماً، ودائماً كان يتمنى لى مستقبلاً باهراً .

رابعاً: إلى إخوتى الأعزاء، وبالأخص أخى الحبيب/ محمود .

إهداء

إلى روح أساتذتى العلماء الأجلاء .

الأستاذ الدكتور: سيد البواب .
أستاذ الاقتصاد غير المتفرغ بكلية التجارة- جامعة عين شمس .

الأستاذ الدكتور: عبد العزيز شادى .
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة .

الأستاذ الدكتور: إبراهيم نصار .
أستاذ الاقتصاد المساعد، بكلية التجارة- جامعة عين شمس .

كلية التجارة
قسم الاقتصاد

اسم الطالبة: نادية حسنى رسلان أحمد شلبى .
الدرجة العلمية: الماجستير فى الاقتصاد .
القسم التابع له: الاقتصاد .
اسم الكلية: التجارة .
الجامعة: عين شمس .
سنة المنح: عام ٢٠١٤ .
الدرجة الجامعية الأولى: بكالوريس نظم المعلومات الإدارية أكاديمية طيبة- دور مايو عام ٢٠٠٤- تقدير جيد .
حصلت على دبلوم الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية بكلية التجارة- جامعة عين شمس- دور مايو عام ٢٠٠٨- تقدير جيد جداً.

بسم الله الرحمن الرحيم

وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً

صدق الله العظيم

(الآية ٨٥- سورة الإسراء) .

فهرس المحتويات

البيان	رقم الصفحة
مقدمة الدراسة	١
مشكلة الدراسة	٣
أهمية الدراسة- حدود الدراسة	٦
فروض الدراسة	٧
أهداف الدراسة	٨
منهج الدراسة	٨
الدراسات السابقة	٩
الفصل الأول (علاقة مصر بصندوق النقد الدولى)	١٧
{المبحث الأول} نشأة صندوق النقد الدولى وأهدافه	١٨
{المبحث الثانى} وضع الدول النامية فى صندوق النقد الدولى	٣٧
{المبحث الثالث} أهم الاختلالات الاقتصادية التى عانت منها مصر والدول النامية	٤١
الفصل الثانى (تقييم تجربة التثبيت الاقتصادى فى مصر)	٥١
{المبحث الأول} برنامج التثبيت الاقتصادى خلال فترة السبعينيات	٥٢
{المبحث الثانى} تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى	٦١
{المبحث الثالث} الآثار السلبية الناتجة عن تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادى فى الدول النامية	٧١
{المبحث الرابع} برنامج التثبيت الاقتصادى فى غانا	٨٣
الفصل الثالث (علاقة المملكة العربية السعودية بصندوق النقد الدولى)	٨٩
{المبحث الأول} مكانة المملكة العربية السعودية كعضو فاعل فى صندوق النقد الدولى	٩٠
{المبحث الثانى} مدى استفادة مصر والدول النامية بعلاقة المملكة العربية السعودية بصندوق النقد الدولى	١٠٤
الملحق الإحصائى	١١٦
النتائج	١٢٣

التوصيات	١٢٥
المراجع باللغة العربية	١٢٦
المراجع باللغة الأجنبية	١٣٠
المستخلص	١٣٣

مقدمة الدراسة

يعتبر إنشاء صندوق النقد الدولى تتويجاً للمحاولات المتعددة لإيجاد إطار مؤسسى لتحقيق التعاون بين دول العالم، ولاشك فى أن هذا الفكر كان وليد الظروف والأحداث الاقتصادية التى مر بها العالم[1].

ويلعب صندوق النقد الدولى دوراً رئيسياً فى علاج سد الفجوات فى موازين مدفوعات الدول، وفى حالة ما إذا لم يتوافر لدى الحكومات حجم العائدات الذى يكفى لتغطية المصروفات العامة يطالب صندوق النقد الدولى الحكومات بإجراء تغييرات على السياسات الاقتصادية للدولة حتى تتمكن الحكومة من الحصول على التمويل .

وتعانى الدول النامية العديد من الاختلالات الاقتصادية من أهمها: ارتفاع معدل النمو السكانى مما أدى إلى وجود فجوة غذائية، وزيادة الاعتماد تدريجياً على استيراد الغذاء المستورد من الخارج، مما يؤدى إلى تزايد العجز فى موازين مدفوعات الدول النامية. ويلاحظ أن سوء الإدارة الاقتصادية فى الكثير من الدول النامية أدى إلى انخفاض معدل الأداء الاقتصادى فى هذه الدول، ويقصد مما سبق انخفاض معدل النمو الاقتصادى، وانخفاض معدل نمو الصادرات، وهو ما يؤدى إلى تزايد حدة المشكلات الاقتصادية التى تواجهها الدول النامية[2].

وتلجأ الدول النامية دائماً إلى الاقتراض من الصندوق لعلاج عجز موازين مدفوعاتها، ومواجهة التقلبات الحادة فى أسعار المواد الأولية المصدرة، حيث طالبت الدول النامية فى مؤتمر بريتون وودز بتخصيص موارد من الصندوق لمواجهة هذه الاختلالات، مما أدى إلى قيام صندوق النقد الدولى بمساعدة الدول النامية من خلال المادة الخامسة من الفقرة الرابعة من الاتفاقية، حيث اتخذ قراراً تحت عنوان التمويل التعويضى عن الاضطراب فى الصادرات منح بموجبه حق سحب إضافى يصل إلى ٢٥% للدول التى تثبت للصندوق أن الخلل فى ميزان مدفوعاتها ناتج عن تراجع صادراتها لأسباب خارجة عن إرادتها فى عام ١٩٦٣.

وقد كان هدف تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادى فى الدول النامية خلال فترة الثمانينيات هو علاج الاختلالات الاقتصادية، ولكن فى الواقع نتجت عنه مجموعة من الآثار السلبية متمثلة فى النقاط التالية:

١ ارتفاع معدلات البطالة .
٢ إلغاء الدعم .
٣ ارتفاع معدلات التضخم نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء .
٤ ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة .

---

[1] **Keith horsefield, The international monetary fund, 1945, 1965, twenty years of International monetary Cooperation, international monetary fund ,Washington, 1969, P.66.**

[2] **د.محمود محروس إسماعيل، المشكلة الاقتصادية المصرية أبعادها- أسبابها- إمكانيات حلها، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢١٣ .**

ونلاحظ أن تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادى فى الدول النامية أدى إلى مجموعة من الآثار السلبية التى أدت إلى تدهور مستوى المعيشة مما أدى إلى قيام المؤسسات المالية بإدماج برامج التثبيت والتكيف الهيكلى لتعويض محدودى الدخل عن الآثار السلبية الناتجه عن هذه البرامج، وتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية[٣].

وقد تم تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية فى مصر خلال فترة التسعينيات، ومع وجود سياسة الانفتاح الاقتصادى فقد تم علاج الاختلالات الناتجة عن تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادى.

وقد تطورت علاقة الدول النامية بصندوق النقد الدولى منذ نشأته حتى الآن، وخلال فترة السبعينيات تطور الموقف تجاه الدول النامية، ولكن ليس مثل الدول الرأسمالية الكبرى بسبب زيادة مواردها المالية مما أعطاها الحق فى التحكم فى سياسات صندوق النقد الدولى تجاه الدول النامية، ولكن مع وجود المملكة العربية السعودية وعضويتها فى صندوق النقد الدولى، قامت المملكة بتعيين مدير تنفيذى، وإعطائها الحق فى التدخل فى قرارات صندوق النقد الدولى لما تتمتع به من مركز مالى قوى، وزيادة احتياطياتها من النقد الأجنبى مما أدى إلى مساعدة الدول النامية من خلالها، وتقديم المساعدات المالية لعلاج اختلالاتها الاقتصادية متمثلة فى علاج عجز موازين المدفوعات، ارتفاع معدلات التضخم...إلخ .

ثم تم وضع مجموعة من التعديلات داخل صندوق النقد الدولى عام ٢٠١٢ لمساعدة الدول النامية، ووافقت المملكة العربية السعودية على هذه التعديلات، والتى تعد أكبر الدول العربية المساهمة فى صندوق النقد الدولى[٤].

وتلعب المملكة العربية السعودية دوراً رئيسياً فى تحقيق الاستقرار فى سوق النفط العالمية، وتهدف إلى تحقيق استقرار فى المجال الاقتصادى من خلال تحقيق ارتفاع فى معدلات النمو لديها لتصل إلى ٥,١% عام ٢٠١٢ بسبب ارتفاع أسعار النفط، وارتفاع معدلات الإنتاج، وارتفاع معدلات نمو القطاع الخاص، والإنفاق الحكومى، ويقول الاقتصاديون فى صندوق النقد الدولى فى أحدث تقييم سنوى عن المملكة العربية السعودية إن هناك تراجعاً فى معدلات النمو لديها لتصل إلى ٤,٤% عام ٢٠١٣ بسبب تراجع إنتاج النفط مقارنة بـ عام ٢٠١٢[٥].

وقد تعرضت مصر إلى تدهور كثير من قطاعاتها عام ٢٠١١ تتمثل فيما يلى:

١ تدهور قطاع السياحة .
٢ انخفاض معدلات الاستثمار الأجنبى المباشر .
٣ ارتفاع معدلات التضخم .
٤ ارتفاع عجز الميزان التجارى .
٥ ارتفاع معدلات البطالة .

---

[٣] رفاعى عبد العزيز رفاعى، تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلى على التنمية الاجتماعية فى الدول العربية مع دراسة تطبيقية على مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة- جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣ .

[4] **Raymond Bonner, Pretoria `S Focused On Economics, January 13, 1983, P.1.**

[5] **Saudi Arabia `S strong growth offers chance to tackle gobs challenge, IMF survey Magazine: Countries& Regions., July 24, 2013, P.2.**

مشكلة الدراسة

يقصد ببرنامج التثبيت أنه حزم تثبيت مصممة لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات، وتتمثل استراتيجية صندوق النقد الدولى فى انخفاض الطلب بخفض العجز فى الميزانية الحكومية،ورفع أسعار الفائدة، واتهام العديد من هذه البرامج بالتناقض[٥].

أولاً: خصائص برامج التثبيت والتكييف الهيكلى

١ الطبيعة الانكماشية للبرامج: وقد أدى تنفيذها فى الدول النامية إلى آثار سلبية تمثلت فى (انخفاض معدلات النمو، وارتفاع معدلات البطالة، وتدهور مستوى المعيشة) والتى حدثت خلال السنوات الأولى من تنفيذ هذه البرامج بسبب عدم دعم هذه البرامج بقدر كاف من المعونات والقروض الميسرة[٦].

٢ انحياز البرامج لصالح عنصر رأس المال ضد عنصر العمل: وقد نتج عن تنفيذ برامج التثبيت والتكيف الهيكلى انحياز عنصر رأس المال ضد عنصر العمل مما أدى إلى مجموعة من الآثار السلبية تتمثل فيما يلى[٧]:

- **عدم رفع أجور العاملين .**
- **ارتفاع الأسعار .**
- **إلغاء الدعم السلعى .**
- **ارتفاع أسعار منتجات القطاع العام .**
- **ارتفاع رسوم الخدمات العامة كالتعليم، والصحة، والمرافق العامة .**
- **ارتفاع الضرائب غير المباشرة، تجميد التوظف والتعيينات فى الحكومة وشركات القطاع العام.**
- **الاستغناء عن العاملين نتيجة سياسة الخصخصة مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة .**

٣ انكماش حجم الدولة والحكومة وضعف دورها فى الحياة الاقتصادية: إذ أدى تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى إلى انكماش حجم الدولة والحكومة، وضعف دورها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية كما يلى[٨]:

- تحقيق التنمية خلال فترة الخمسينيات والستينيات من خلال مشاركة الدولة والقطاع العام.

- يؤكد الفكر التنموى على أهمية التخطيط الاقتصادى لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة تجنباً لأخطاء السوق، وتحقيق ارتفاع بمعدلات النمو .

- تنفيذ المشاركة فى الرعاية الاجتماعية فى الدول النامية أمر غير مرغوب فيه، والانتقال إلى اقتصاد السوق يرجع إلى قوة أو ضعف الدولة بالاقتصاد، أو علاقة السياسة بالاقتصاد فى ظل العولمة فى الدول النامية .

---

[6] **Games Raymond Vreeland, The I.M.F and economic development, Cambridge University press, United kingdom, 2003, P.3 .**

[٧] **د.سيد البواب، برامج التثبيت والتكييف الهيكلى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى محاورها، تحليلها، تأثيرها، دار البيان، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٦٥- ١٧٤ .**

[٨] **المرجع السابق، ص ١٧٤ .**

[٩] **د.سيد البواب، برامج التثبيت والتكييف الهيكلى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى محاورها، تحليلها، تأثيرها، دار البيان، القاهرة، ٢٠٠٢، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤ .**

ويمكن أن نطرح هذه القضية على مستويين:
الأول: وهو مناقشة القضية على مستوى الدولة خصوصاً بعد اتجاه الدول النامية إلى نظام الاقتصاد الحر .

الثانى: وهو مناقشة القضية على المستوى النظام الدولى .

ثانياً: سياسات التثبيت الاقتصادى

وهى السياسات التى اتخذها صندوق النقد الدولى عندما لجأت الدول النامية إليه للاستفادة من خدماته نتيجة ارتفاع مديونيتها، واستنفاد احتياطياتها، وعجزها عن دفع أعباء ديونها الخارجية، وتعثر عملية التنمية فيها، وكان موقفه أنه على هذه الدول إدخال إصلاحات هيكلية على اقتصاداتها، وتأتى برامج التثبيت الاقتصادى فى مقدمة اهتمامات الصندوق، ويمكن تلخيص الإجراءات التى تتضمنها برامج التثبيت الاقتصادى فيما يلى[١٠]:

١ السياسة المالية: تعد السياسة المالية أحد المحاور الرئيسية لبرنامج التثبيت الاقتصادى؛ حيث يعد تزايد عجز الموازنة العامة يعد سبباً أساسياً لعجز ميزان المدفوعات؛ ويمثل الإنفاق العام بشقيه الجارى والاستثمارى نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلى؛ وإن تخفيض العجز فى الموازنة العامة يتطلب تقليل الإنفاق العام وترشيده من وجهة نظر الصندوق .

ويرى خبراء صندوق النقد الدولى أن إجراءات تخفيض النفقات العامة ضرورية، وتتم عن طريق: خفض الدعم التموينى، ورفع أسعار المحروقات، وعدم زيادة أجور العاملين فى القطاع الحكومى، وارتفاع معدلات البطالة بسبب تخلى الدولة عن التزامها بتوظيف الخريجين الجدد، وترك المهمة لقوى العرض والطلب فى سوق العمل، وارتفاع أسعار الخدمات العامة: (كالنقل، والاتصالات، والتعليم، والصحة).

٢ السياسة النقدية: يتضمن برنامج التثبيت سياسة نقدية صارمة من وجهة نظر صندوق النقد الدولى إذ إن السبب الرئيسى لحدوث فائض فى الطلب هو تحقق زيادة فى السيولة المحلية من خلال مايلى[١١]:

- يجب التحفظ فى عملية الإصدار النقدى من أجل القضاء على ارتفاع معدلات التضخم .
- ارتفاع معدلات الادخار المحلى، وترشيد استخدام رأس المال، واتخاذ القرار الاستثمارى الرشيد من خلال ارتفاع أسعار الفائدة المدينة والدائنة .
- لا يجوز تعديل سقوف الائتمان المصرفى لدى الحكومة والقطاع العام خلال فترة البرنامج، والهدف من ذلك هو تحجيم الطلب فى الاقتصاد القومى، وتنمية أسواق رأس المال، وتحرير التعامل فيها .

---

[١٠] د.إيمان عبد خضير، م.زهير حامد سلمان الزيدى، العولمة الاقتصادية وتأثيرها فى سوق العمل المصرى، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٢٨- ١٢٩ .

[١١] د.محمود فاروق محمد غراب، تطوير دور المنظمات الاقتصادية الدولية فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى الدول النامية، رسالة دكتوراة الفلسفة فى الاقتصاد، كلية التجارة- جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥٨ .

٣ سياسة أسعار الصرف: يعتقد خبراء الصندوق أن سعر صرف عملات الدول النامية أعلى بكثير من قيمتها الحقيقية؛ ويطالب الصندوق قبل تخفيض قيمة العملة لإزالة أى اختلال فى الأسعار دراسة طبيعة هذا الاختلال، وإصلاح الاختلال فى ميزان المدفوعات كما يلى[١٢]:

- ينصح الصندوق الدولة بعدم تخفيض سعر صرف عملتها، ويقدم الصندوق العملات الأجنبية اللازمة إذا كانت الدولة تعانى من عجز فى ميزان المدفوعات، ويتم القضاء عليه من خلال الصندوق، وارتفاع حجم الصادرات .

- يحث الصندوق على اتباع سياسات اقتصادية ومالية ونقدية ملائمة، وإذا وافقت الدولة على ذلك يقدم الصندوق العملات الأجنبية اللازمة للتغلب على اختلالاتها .

- ينصح الصندوق الدولة بتخفيض سعر صرف عملتها إذا كانت الدولة تعانى من اختلالات جوهرية تجعلها عاجزة عن التصدير لأسباب متعددة مثل: ارتفاع تكاليف إنتاجها .

ثالثاً: الآثار السلبية لبرنامج التثبيت على البعد الاجتماعى[١٣]:

١ تزايد معدلات البطالة: ويعتبر إحدى السمات الأساسية للدول النامية، وقد ارتفعت معدلاتها فى النصف الثانى خلال فترة الثمانينيات بسبب كلٍ من:

- **انخفاض معدلات النمو .**
- **انخفاض معدلات الاستثمار .**
- **ارتفاع أسعار الصادرات .**
- **تدنى الحصول على القروض، والمعونات الخارجية .**
- **انخفاض الطلب على العمالة مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة .**

ويهدف تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادى فى الدول النامية إلى خفض العجز فى الموازنة العامة، وتخفيض العجز فى ميزان المدفوعات، وزيادة الاحتياطيات الدولية، والحد من التضخم عن طريق السياسة النقدية الانكماشية، ولكن ما سبق ينتج عنه ارتفاع معدلات البطالة .

٢ انخفاض إشباع الحاجات الأساسية بسبب ما يلى[١٤]:

أ خفض نفقات الموازنة ذات الطابع الاجتماعى: وهو ما يؤثر سلباً على محدودى الدخل والفقراء.

ب الأسعار المحلية والاقتراب بها إلى الأسعار العالمية: يتم اقتراب الأسعار المحلية من الأسعار العالمية من خلال (إزالة التشوهات السعرية، وإلغاء الرقابة على الأسعار، والتدخل الحكومى فى الأسواق، وإلغاء الدعم، وزيادة أسعار السلع والخدمات) .

---

[١٢] د.سيد البواب، برامج التثبيت والتكييف الهيكلى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى محاورها، تحليلها، تأثيرها، دار البيان، القاهرة، ٢٠٠٢، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥ .

[١٣] المرجع السابق، ص ١٨٧، ١٨٨ .

[١٤] د.سيد البواب، برامج التثبيت والتكييف الهيكلى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى محاورها، تحليلها، تأثيرها، دار البيان، القاهرة، ٢٠٠٢، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤، ١٩٥ .

أهمية الدراسة

تعتبر مصر من الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولى عام ١٩٤٥، حيث بلغت حصتها وقت التأسيس ما يعادل ٤٥ مليون دولار، ولكن هذه الحصة زادت أكثر من مرة تمشياً مع الزيادات العامة فى حصص الأعضاء التى يقررها الصندوق دورياً، حيث بلغت فى نهاية مايو ٤٦٣,٣ مليون وحدة سحب خاصة عام ١٩٨٥، ثم زادت حصة مصر من ٩٤٣,٧ مليون وحدة سحب خاصة عام ٢٠١١ إلى ٢٠٣٧,١ مليون وحدة سحب خاصة عام ٢٠١٢، وقد لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولى عدة مرات طلباً للاقتراض منه، والحصول على دعمه ومساندته لإصلاح المسار الاقتصادى مما أسفر عن توقيع عدة اتفاقيات للتثبيت الاقتصادى خلال الفترة من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٨٧، وفى مارس عام ١٩٨٦ قام الصندوق بوضع برنامج تسهيل التكييف الهيكلى لمساعدة الدول منخفضة الدخل، والسماح للدولة المقترضة بأن تحصل على ٦٣% من حصتها، وفى ديسمبر عام ١٩٨٧ وضع الصندوق برنامج التسهيل الموسع للتكييف الهيكلى The Enhanced Structural Adjustment Facility بحوالى ٦ مليارات وحدة حق سحب خاص لمعاونة الدول الأعضاء الأكثر فقراً، وتستطيع الدولة العضو أن تحصل على ١٥٠% من حصتها، وبذلك دخل الصندوق مجال تمويل التنمية، حيث لم تعد قروضه تستهدف فقط التثبيت، ولكن أصبح له هدف آخر يتمثل فى تحقيق التغيير الهيكلى؛ أى مساعدة الاقتصادات ذات العجز على التكيف وفقاً لظروف السوق الدولى، ولقد رحبت حكومات الدول النامية بهذه التسهيلات، وبتقدم مزيد من التمويل عند سعر فائدة منخفضة، ولكنها انتقدت الشروط الصارمة التى ارتبطت بالقروض، وقد دار جدال واسع النطاق حول هذه الشروط وحول الآثار التى تنتجها على اقتصادات وسياسات الدول التى لم تطبقها، وفى أغسطس عام ١٩٨٨ قام الصندوق بإعداد برنامج تسهيل التمويل التعويضى والطارئ The Compensatory And Contingency Financing Facility، تم إدخال تعديلات جوهرية بصندوق النقد الدولى عام ٢٠١٢ (تم وضع اتفاقية تأسيسية لصندوق النقد الدولى تعطى ميزة للدول النامية بحيث يكون التساوى فى الفرص بين جميع الدول الأعضاء فى انتخاب مرشحين لها فى المجلس التنفيذى للصندوق).

حدود الدراسة

الحدود المكانية: تقوم الدراسة على توضيح مكانة المملكة العربية السعودية كعضو فاعل بصندوق النقد الدولى، ومدى استفادة مصر والدول النامية من ذلك .

الحدود الزمنية: تقوم الدراسة بتحليل مدى استفادة مصر من صندوق النقد الدولى منذ بداية إنشائه عام ١٩٤٥ وحتى عام ٢٠١١.